الأنباء
الخميس 16 مارس 2017

د.حمود الخضير

رياض العدساني

د.عادل الدمخي ورياض العدساني

محمد الجبري اثناء الجلسة

المرزوق: لا توجّه لخصخصة المختبرات في «المناقيش»

صالح عاشور

علي الدقباسي

عمر الطبطبائي

خالد الروضان

تتمة المنشور ص 45

بأننا غرباء في بلدنا بسبب تعاطي الحكومة مع الاوضاع، الوظائف بالواسطات وخلقتم نواب الخدمات.

برنامج العمل هذا لن يمر مثل الوثيقة الاقتصادية، لا تشعروا المواطن انه غريب في بلده.

● خليل الصالح: لا يوجد بالكويت شيء إلا الأقنيوز والأوبرا وهي اول شيء في الفساد، وباقي الامور في الارقام والأوراق، هناك انهيار شديد في جميع الخدمات.

ليس لدينا تنمية بشرية حقيقية لذلك أبناؤنا لا يقبلون في الكليات والجامعات والمعاهد، التعليم متردٍ لأنه لا توجد رقابة حقيقية على ابنائنا الطلاب، قيمة التضخم مرتفعة جدا بسبب عدم وجود رقابة حقيقية في الكويت.

في اي وزارة نجد خللا موجودا سواء في التأمينات وكثير من المؤسسات، اين مستقبل الشباب؟ 60 ألف طالب في عام 2030 اين وظائفهم؟! لا توجد هوية حقيقية في البلد، وكذلك الصحة والتربية والإسكان.

في 2013 قدمت مشروع التأمين الصحي على الوافدين ولم يريدوه، والحكومة لا تقبل هذا الشيء، والصين مليار نسمة لم نجد هذا التردي الحادث لدينا ونحن مليون نسمة.

ونسبة الإنجاز صفر منذ 2003 لا توجد رقابة انظروا القضايا في المحاكم، وديوان المحاسبة قدم تقريرا بين حجم القضايا المرفوعة بالملايين على الحكومة ونجد شخصا تمت محاسبته، وإسكان المرأة لم تحصل عليه حتى الآن، أين تعيش الكويتية، وأبناء الكويتيات، هيئة مكافحة الفساد ولم ينصلح اعوجاجها الى الآن، الرياضة لم ترفع الإيقاف علينا، لا توجد لدينا خطط حقيقية ولم نستطع ان نجد بديلا آخر للدخل.

● عبدالله الرومي: واقعنا مخالف لتنمية الكويت، أرغب ان تكون بلدي أفضل في ظل الوفرة المالية، لكن لا توجد رغبة حقيقية لدى الحكومة لتنمية الكويت والشواهد كثيرة، واقعنا الذي نراه اننا في القرن الواحد والعشرين لكن الحكومة كأنها في القرن الـ 17، كأننا ليس عندنا علم ولا ديموقراطية ولا دستور، مرسوم صادر في 2017/1/3 في مادته الاولى تحدد اختصاصات الوزيرة، يتولى وزير الدولة لشؤون التنمية على تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو.

ايراد سمو الأمير في خطة خطأ دستوري ومخالفة للمادة 50 و55 من الدستور، فماذا لو فشلت الخطة، وإقحام سمو الامير فيها خطأ، الدستور صان سموه، ونحن نعرضه لذلك؟!

هناك خطأ في الإدارة، التنمية المستدامة وتغير المناخ في علاقة التنمية المستدامة بتغير المناخ؟! وإنشاء هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية كيف ذلك في ظل وجود كل الهيئات الموجودة، سويتوا هيئة من سنتين ونصف للطرق لم تعمل الى الآن، القضية ليست في إنشاء الهيئات.

اقترضنا 7 مليارات من دول والديون المستحقة للحكومة في 2016/3/31 مليارا و26 مليون و939 و688 ألفا، وكشف آخر مستحقات أخرى 88 مليونا و282 ألف.

والديون المستحقة للحكومة في كشف آخر 729 مليونا يعني هذه المبالغ لو تم تجميعها يكون نصف المبلغ التي اقترضته الكويت، هناك خلل كبير ولا توجد رغبة او مصداقية حقيقية في التنمية. ولا توجد تنمية في ظل وجود فساد.

الصالح: نسبة التضخم مرتفعة جداً بسبب غياب الرقابة الحقيقية

الرومي: لدينا الوفرة المالية وما نحتاج إليه هو توافر الرغبة الحقيقية لدى الحكومة لتنمية البلد

الشاهين: تعزيز دور القطاع الخاص مطلوب من دون التركيز على تخصيص القطاع العام

خورشيد: على الحكومة التريث في موضوع التخصيص حتى إعداد الأساسيات والأرضيات المناسبة

سعدون حماد: تجاوزات مالية في مشاريع الخطة التنموية وعلى الحكومة تعزيز رقابتها على المال العام

الدلال: الخطة التنموية تواجهها عقبات تحتاج إلى دراسة والجهاز الحكومي يحتاج إلى تأهيل لتنفيذها

ويتحدثون عن حماية المنافسة ففي 2007 سوينا قانونا في حماية المنافسة ولم يطبق.

● عادل الدمخي: برنامج عمل الحكومة نتمنى ان يكون هناك استقرار حكومي، والحكومة في واد والتشريع في واد آخر، في لجنة الميزانيات نرى هدرا غير طبيعي في المصروفات فأين دور مجلس الوزراء؟ فأين المحاسبة؟ هل يعين وزير على اساس تقارير ديوان المحاسبة؟ اين دور مجلس الوزراء في الرقابة على وزرائه؟! مليارات تضيع من البلد بلا حسيب او رقيب لو حصلناها سننعش الاقتصاد الكويتي، قضية الخصخصة كواقع نخشى منها، يجب ان يكون هناك حل حقيقي من خلال شراكة القطاعين العام والخاص وشراكة الشعب لكن التجارب غير جيدة مثل محطات الوقود صارت في شركة واحدة تتحكم في الوقود ولها نسبة كبيرة، شركة الهواتف تؤول في النهاية الى عائلة واحدة، اين رقابة الحكومة وحماية المواطن، بنوك تساهم فيها الحكومة ويكون لها دور كبير جدا وفي النهاية تؤول الى جهة واحدة تتحكم في صلب الاقتصاد الكويتي، لماذا تتنازل الحكومة عن رقابتها ومسؤولياتها؟ الحكومة لا يوجد عنها جهاز رقابي حقيقي، انظروا الى تقاعد «عافية» لا يصرفون للكويتيين الأدوية، هناك غياب لدور الحكومة وغياب حماية المواطن، هذه التجربة الوزارية المترهلة المتخلفة، واقع، وانظروا في هيئة المعاقين، وماذا تفعل في المعاقين، وكذلك المساعدات التي أوقفت، بالرغم من انها واجبنا تجاه كل كويتي مستضعف.

نحن نريد فكرا حقيقيا مبدعا نريد ثورة في الفكر الحكومي، دول نهضت بلا شيء، لو عندنا وزيران محترفان في إدارة البلد فنحن بخير، اعطوا الثقة للكفاءات الكويتية المبدعة، يكفي هذا النهج المستمر في ادارة البلد.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة نصف ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الساعة الواحدة ظهرا لاستكمال بند برنامج عمل الحكومة.

● أسامة الشاهين: نشيد بالشباب والفتيات الذين يعملون على مثل هذه الخطط ولكن لدينا ملاحظات نأمل ان تكون مرعية، انتقلنا من مرحلة عدم وجود خطط تنموية وكان هناك استجواب في 2008 بسبب عدم وجود خطة، ولكن نريد الانتقال من وجود خطط الى مرحلة تنفيذها، نحتاج الى محورين في تنفيذ كل خطة وهما الارادة والادارة، والادارة تعني القدرات الذهنية والخبرات التي تمكن من تنفيذ المشاريع التنموية، وهناك مسؤولون غير قادرين على تنفيذها لأنهم حصلوا على مناصبهم عن طريق الواسطة والمحسوبية، وهناك مسؤولون كأنهم يعيشون في جزر نائية ومنفصلة.

هذه الخطة تحمل 14 أولوية وهي قضايا مهمة، ولكن هناك غياب الاولويات القيمية، فالعالم انتقل وتقدم بالقيم والاخلاق وغاب عنه الجانب المادي، والبنك الدولي والامم المتحدة وجهاتها لا تحمل القيم الروحية كالمجتمعات الشرقية ونركز على دور العروبة والاسلام. يجب ان نرى اسلامنا منعكسا على كل اعمالنا وقيمنا، ولدي ملاحظة على الاولوية الثانية وهي التخصيص، نعم نريد تشجيع الاعمال الخاصة ونريد مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل للكويتيين، ولكن هذا لا يكون بالسطو على الشركات والمؤسسات العامة وكل مورد مالي للدولة والايرادات تذهب الى تجار لديهم مصالح خاصة.

تعزيز دور القطاع الخاص نركز عليه نعم ولا نركز على تخصيص القطاع العام ونقله لملكيات خاصة، ويجب ان نركز على ايجاد فرص عمل، فجميع المؤشرات تركز على قضايا تجارية وربحية خاصة ولا يوجد ذكر لخلق فرص عمل. وبالنسبة لبناء شبكة الامان الاجتماعي هناك متضررون لابد ان تسندهم الدولة بضمان الرفاهية، والرفاهية المذكورة في ديباجة الدستور.

الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لربات البيوت يجب ان يكون مفتوحا للجميع، ولماذا يقرن هذا الدعم بعمر معين، وبالنسبة للتعليم فكادر المعلمين اقره المجلس وقرر تخصيص 1000 دينار للمعلم الكويتي لتأهيله، فلماذا لا يفعل هذا النص؟

● صلاح خورشيد: اشكر الوزيرة هند الصبيح وأؤكد انه لا توجد رغبة لدى الحكومة في معالجة هذه القضايا معالجة صحيحة، ولا اخراج لهذه الخطة ولا تنفيذ مشاريعها.

كمنظومة دول مجلس التعاون نؤكد على المنظومة، ولكن لا يوجد تكامل اقتصادي بينها وهذا ما يعانيه شعوب تلك الدول مثل التعرفة الجمركية والعملة الموحدة والمشاكل الاقتصادية، اتمنى ان يكون هناك تكامل اقتصادي تتنافس في المصانع وشركات الطيران وغيرها.

وفيما يتعلق بموضوع التخصيص، فهناك 14 بندا اثارتها الوزيرة، ولكن التخصيص فشل فشلا ذريعا، هيئة الشراكة وافقت على منح سوق المباركية لاحدى الشركات، فهل حكومة الكويت تحزن عندما يفرح الشعب الكويتي وعندما نحارب هؤلاء الاشخاص وازيد الايجار 5 اضعاف هل هذا ديدن الحكومة؟ واتمنى من الوزيرة التعقيب، نفكر في مجال تخصيص النفط والموانئ، فعندنا المشروعات السياحية لا تستطيعون تخصيصها، وهل نجحتم فيها لكي تذهبوا الى تخصيص القطاع النفطي؟

موضوع التخصيص اتمنى ان تتريثوا فيه، وكنت احد المصوتين عليه لكن كان على اساسيات وارضيات لابد على الحكومة تنفيذها اولا.

لدي 70 الف خريج في الجامعات والمعاهد اين يذهبون، ونحن مقبلون على التخصيص، لا توجد مصداقية لدى الحكومة، وفيما يتعلق بموضوع التركيبة السكانية فلدينا مشكلة ضخمة وليس لها اول ولا آخر، وعدد المقيمين احد اسباب الفشل ولم يشيروا له من قريب او بعيد.

هناك شركات نفطية خاصة عملت في القطاع النفطي ونحن كمشرعين شرعنا هذا القانون والى اليوم الشركات النفطية الخاصة عدد العاملين فيها لا يتجاوز 25٪، فهناك مشكلة في التركيبة السكانية وهي مخيفة وتطوير البنى التحتية، فلابد ان تحل مشكلة تطاير الحصى لأن هذا ما يعانيه المواطن والمقيم، ورد الوزير علي وقال اتمنى ان يكون هناك تعديل لقانون المناقصات، هيئة الاسكان توزع اراضي ليس بها اي بنى تحتية

● محمد الدلال: نشكر الوزيرة الصبيح وفريقها المرافق والمشكلة ان هذا الكلام الذي قاله معظم الأعضاء من سلبيات سوف يكرر، لكن مشكلتنا الرئيسية ان مثل هذه البرامج مكررة، الكويتيون لديهم من الفكر والعقول والرجال والنساء ان يضعوا أفضل الخطط، ولكي نحقق الشيء الايجابي الجديد من المؤشرات ولكي يتحقق لابد ان تكون هناك ادارة.

لماذا اخفقت الخطط والبرامج السابقة؟! واسباب الاخفاقات مهمة جدا ولم تدرج في البرنامج والوزير السابق فاضل صفر قال لدينا عقبات وهذه العقبات هي التي يجب ان نناقشها الآن، وكيف نؤهل الجهاز الحكومي وكيف نقر قانون التعيين في الوظائف القيادية وكيف لا نجعل مجلس الوزراء لا يتعمد يأخذ الاستثناءات للتمديد للقياديين؟

نعم، هناك عقبات ومعوقات ودولة عميقة وقطط سمان وناس لا تريد للكويت ان تتقدم ولو اتت الحكومة وقالت ان هناك 6 أشهر لتأهيل الحكومة. وفي آخر البرنامج وضعت آلية لمتابعة البرنامج وتنفيذ مشاريع لكن لابد ان تكون التقارير كل 3 أشهر ومن ثم نحاسب كل واحد تسبب في تعطيل اي بند من بنود الخطة.

اليوم من المفترض ان نفكر كيف ننفذ الخطط، كيف املاك الدولة تعطى اسواق المباركية، الشركة في القطاع الخاص من دون ضوابط، كيف اتخلى عن بعض الاسماء والشباب والاماكن التراثية الموجودة؟!

اليوم التحدي امامنا بقدرتنا على تنفيذ المشاريع ويقدم تقرير كل 6 أشهر لكشف أسباب الاخفاق والمسؤول المقصر في خطة التنمية يحال الى مجلس تأديبي.

على المستوى الاقليمي كلام البرنامج انشائي ولكن الحكومة عليها دور اكبر في التكامل الخليجي من حيث وزارتي الخارجية والدفاع لتعزيز الأمن. وعلى المستوى المحلي مذكور عبارة «دعم نظم العدالة» ومجلس الوزراء عندما سحب جناسي بعض الاشخاص لم يراع العدالة. الحكومة ليست في القطاع المالي فقط بل في الجانب الاداري لتعزيز فعالية الادارة الحكومية.

● صالح عاشور: جهد فكري موجود، رؤية مستقبلية موجودة، ولكن كيف نجعل الجهد حقيقة واقعية تترجم على ارض الواقع، فهل من خلال بيانات الحكومة والتصريحات، كل هذه الامور لا شيء الا اذا شعر بها المواطن والمقيم، البرنامج واسع يشمل كل مناحي الحياة، واذا لم يشعر به المواطن من رفع مستوى المعيشة وتعليم متميز وعلاج متميز ووظائف وخدمات وتضخم نستطيع ان نقول ان هذا البرنامج ناجح وخلاف ذلك فالبرنامج نظري بحت.

هل المواطن يشعر بتعليم متميز او علاج متميز او تم حل مشكلة في التوظيف؟ وبالتالي كل هذه الخطط والبرامج «صفر» وهناك مبالغ تصرف في المكان غير الصحيح. وهذا أحد المؤشرات الحقيقية على اخفاق الخطط الحكومية، المحاكم تئن من قضايا تظلمات من قرارات الحكومة.

تزور معاملات من الصف الأول لحل مشاكل المواطنين، فالبرنامج لا يفي بالهدف المنشود منه، البرنامج يشير الى التنمية الدولية والاقليمية وربطها بالتنمية المحلية فهل هناك تنمية حقيقية؟ والمراكز الحدودية واجهة البلد

البقية ص 47

محمد المطير في حديث مع بعض النواب

فيصل الكندري وصلاح خورشيد

عبدالله الرومي

مبارك الحريص

خليل الصالح

فيصل الكندري

صفاء الهاشم ومحمد الدلال واسامة الشاهين

د.جمعان الحربش

عبدالله فهاد

سعود الشويعر

صالح عاشور

سعد الخنفور

أبل: تقارير واضحة بإجراءات «الرعاية السكنية» في شأن عيوب القسائم

تتمة المنشور ص 46

هل تشعر أنت في دولة كالكويت وفائض ميزانياتها تصرف ونرى مركز صفوان العراقي في ظل الظروف العراقية أكثر تنظيما ورقيا من خدمة مركز العبدلي، هل هذا مركز حدودي لدولة الكويت؟ فلا نقارن انفسنا بالدول المحيطة التي سبقتنا بخطوات، لأنه لا توجد جدية وهناك فشل حكومي تام في الادارة لأن كل القياديين أتوا عن طريق الواسطة والمحسوبية، وبعيدا عن الكفاءة، فكيف نعقد عليه الآمال بحل مشاكل البلد؟ هناك بحث قيم يتكلم عن التركيبة السكانية ويقول في سنة 2022 هناك 4 جاليات سيكون عدد الجالية الواحدة أكثر من الكويتية فالجالية الهندية ستكون أكبر وبعدها المصرية وبعدها الآسيوية، المصيبة الكبرى ان العمالة المنزلية في 2022 سيكون عددهم نفس عدد الكويتيين معنى ذلك أنه لا توجد رؤية حكومية في هذا الموضوع البسيط هذا الموضوع يحتاج الى حكومة قوية وحكومة قرار.

البرنامج يتكلم عن دعم نظام العدالة الاجتماعية وقيم التسامح فهل المواطن يشعر بالعدالة الاجتماعية؟!

فالمناصب القيادية والمواقع الحساسة في البلد والقضايا الأخرى هل يشعر المواطن بالعدالة؟! أم ان هناك واسطة ومحسوبية حتى قيم التسامح والحرية والتعبير عن الرأي الذي كنا نتميز به عن غيرنا، اليوم عشرات الشباب في السجون بسبب المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية وهذه القوانين تسببت في سجن شباب عبروا عن رأيهم، 35 ألف قضية تتعلق بقضايا الرأي وتقول دولة ديموقراطية نحن نضحك على الذقون.

70 ألف كويتي يدرسون في المدارس الخاصة وهذا مؤشر فشل التعليم و700 مليون على العلاج بالخارج وهذا دليل فشل الرعاية الصحية.

والتخصيص يعني نقل أملاك الحكومة الرابحة لاصحاب النفوذ أصحاب القطاع الخاص.

● وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: بخصوص مركز العبدلي تناقشت مع عاشور في بعض المشاكل الموجودة ووعدته بتبسيط بعض الاجراءات وسوف نبسطها فيما يتعلق بالجوازات.

● صالح عاشور: تعودنا على الوعود الحكومية ولكن وزير الداخلية تعرف عنه قولا وفعلا، وسنعطيك 3 أشهر لتصل إلى نتيجة.

● حمدان العازمي: نشكر الأخت هند الصبيح على ما قامت به لكن هذا البرنامج أغلب ما فيه مكرر منذ سنوات سابقة وناقشناه في المجلس السابق وذكرنا جميع القضايا التي ذكرها الاخوان، والحكومة ليست صادقة معنا ولا مع نفسها. الأولوية الرابعة تنظيم سوق العمل، عندما نتحدث عن ذلك كأننا ما عندنا بطالة ولا توجد بطالة والحكومة توعد بحلها والرقم زاد بشكل كبير. الوزراء لا يعينون الكويتيين ويقولون أريد متخصصين ولكن هذه مخرجات التعليم، الوزراء مسؤولون ومشتركون في عدم حل مشكلة البطالة.

ويقولون عندهم معايير الاختيار والتخصص ويجتازها وبعد ذلك يسقطونه في المقابلة الشخصية. فعلى الوزراء الجدد خاصة وزير الكهرباء والنفط اذا لم تحلوا قضية التوظيف للحد من معاناة الكويتيين، اليوم البنت الكويتية اذا لم تكن موظفة لا تتزوج، أليس حراما هذا، منصبك سياسي، والوزراء أنت اذا فعلا وزير إصلاحي لا تقبل بالوزارة، ثلاثة أرباع الوزراء الجدد، ومجلس الخدمة يشارك في هذا الامر والاجتماعات تنعقد كل شهرين فقط. هناك سرقات في الأوامر التغييرية في قطاعات الصحة، وهناك 32 مليونا في مستشفى العدان بشأن تغيير الشكل فقط. منظومة التعليم اليوم نسمح للمدارس الخاصة للبناء ولا نرى مدارس تبنيها الحكومة، وبالنسبة للرعاية السكنية فبنك الائتمان فيبقى 5 آلاف دينار ويقوم البنك بالحجز على المواطن.

● سعدون حماد: برنامج عمل الحكومة تطرق الى تعزيز الرقابة على المال العام، نعم هناك تجاوزات في خطط التنمية كمشروع المطار، العقد الاستشاري أقل الاسعار بـ 37 مليون دينار والثاني 79 مليونا والفرق 42 مليون دينار والمفروض ترسى على 37 مليون دينار.

ولكن الوزير الحالي لم يراع ديوان المحاسبة ولم يراع زملاءه السابقين ورسّى هذا المشروع بفرق 42 مليون دينار، كيف توافق على ذلك رغم أن الشركة الأقل سعرا معتمدة ومؤهلة وعالمية، لماذا وافق وزير الأشغال؟ هناك عقد استشاري في مستشفيات الضمان الصحي أقل أسعار 2 مليون وأردنية بـ 2 مليون و400 ألف واعطوا للشركة الأردنية وطالبوا الشركة الأردنية بتخفيض السعر الى مليون و900 ألف وهذا مخالفة على وزير الصحة.

وأين مشروع المترو والسكك الحديد ومشروع القطار الخليجي. وزارة الداخلية 16 ضابطا قياديا قالوا تسلموا 750 دينارا للاستفادة من هذه الميزة وقالوا لهم لا تطلعون ونعطيكم مناصب وعندما ذهبت الميزة أحالوهم الى التقاعد، ولذلك نطالب وزير الداخلية بإعادتهم الى العمل.

الأخطاء الطبية متكررة حتى في عهد الوزير الحالي، ففي مستشفى مبارك مواطنة راجعتهم وقالوا لها تحتاجين الى بتر في الرجل اليمنى، وأرسلوها الى فرنسا وكشفت هناك ووجدت أن الرجل سليمة. ولدينا حاليا مستشفى جابر ويعتبر من أكبر المستشفيات في الشرق الأوسط ويجب أن تديرها شركة متخصصة عالمية فهل تم ذلك؟ أسمع أنكم أوليتموها لهيئة الاستثمار، فيجب أن يكون المستشفى للكويتيين فقط.

● نايف المرداس (رئيس الجلسة): ترفع الجلسة الى يوم 28 مارس 2017 الثلاثاء.

الصبيح استعرضت خطة عمل الحكومة الخمسية

بشرى شعبان

استعرضت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في عرض مرئي امس في مجلس الامة الخطة الخمسية لبرنامج عمل الحكومة 2016 ـ 2017، 2019 ـ 2020، وقد حصلت «الأنباء» على نسخة من الخطة المتكاملة والتي تضمنت في البداية عرضا مرئيا ما قبل الخطة الانمائية الاولى وما بعد. بالاضافة الى برنامج عمل الحكومة الذي يحدد الاولويات التنموية على اساس الخطط الخمسية المنبثقة منها بالاضافة الى تفاصيل الخطة الخمسية، وتشمل تفاصيل الرؤية والاهداف الاستراتيجية والسياسات الى جانب الركائز والبرامج التنموية وتفاصيل المشروعات والمدى الزمني، بالاضافة الى التحول الى ركائز التنمية، عبر ثلاث رؤى هي التنمية الاقتصادية عبر اقتصاد متنوع مستدام وبنية تحتية متطورة والتنمية البشرية المستدامة (رأسمال بشري ابداعي ورعاية صحية عالية الجودة وبيئة معيشية مستدامة). الرؤية الثالثة التنمية الادارية (ادارة حكومية فاعلة ومكانة دولية متميزة)، كما عرضت الصبيح الجديد في خطة التنمية ويشمل:

الجديد في الخطة

استخدام منهجية متتابعة تبدأ من رؤية الكويت مرورا بسبع ركائز تنموية اساسية تمثل العوامل المحركة لترجمة الرؤية الى واقع عملي ووصولا الى مجموعة من البرامج المحددة لكل ركيزة، بالاضافة الى استخدام الادلة والمؤشرات الدولية لتحديد الفجوات التنموية، ومعالجة الفجوات التنموية في الركائز السبع من خلال مجموعة من البرامج التنموية بحيث يشمل كل برنامج تنموي حزمة من المشروعات المتجانسة والمتكاملة، وكيفية اختيار المشروعات التنموية في ضوء قدرتها على تحقيق رؤية الدولة، بالاضافة الى ربط برامج خطط التنمية بأهداف التنمية المستدامة لما بعد العام 2015.

معايير اختيار المشاريع

ارتباط مع الرؤية 2035، خلق فرص عمل وطنية في القطاع الخاص، تعزيز المؤشرات الدولية والمستهدفات، القدرة على تمكين القطاع الخاص، العائد الاقتصادي المباشر على الاستثمار، قدرة الجهة على التنفيذ، ومصدر التمويل. وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي وأولويات العمل وتتمحور في ضبط الإنفاق الجاري، وتعظيم الإيرادات من عوائد الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية محليا وخارجيا، وتنويع مصادر الايرادات، ورفع كفاءة تحصيل استحقاقات الدولة المتأخرة.

استدامة المالية العامة

استدامة المالية العامة عبر آلية المشروع والمؤشر المستهدف

مشروع إصلاح الادارة المالية للدولة، ويتضمن مشروع إعادة تسعير السلع والخدمات ومشروع اعادة تنظيم أملاك الدولة وإدارتها، ومشروع التحول الى وزارة الكترونية، ومشروع تطوير الادارة الضريبية VAT. الى جانب ان برنامج عمل الحكومة يعرض ملامح أولويات الحكومة، أما البرامج التفصيلية والمشروعات التنفيذية بما تحتويه من الاهداف الكمية والنوعية والتكلفة التقديرية للمشروع والأدلة والمؤشرات المرتبطة بها والجدوى التنموية للمشروعات ومراحل وخطوات المشروعات ومداها الزمني، كل ذلك ورد تفصيلا في خطط التنمية السنوية.

هند الصبيح خلال عرضها الخطة الخمسية

إرساء أسس اقتصاد المعرفة والعمل على استدامة المالية العامة

بناء شبكة أمان اجتماعية ورفع جودة الرعاية الصحية

تطوير سوق العمل ومنظومة التعليم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

توظيف الطاقات المتجددة وتحسين البيئة وتطوير البنية التحتية وتطوير نظم الرعاية السكنية

تنمية وتمكين الشباب ودعم الثقافة والإعلام وتطوير المرافق الرياضية واعتماد الشراكة مع القطاع الخاص

الشراكة بين القطاعين

تنفيذ برنامج التخصيص

ويأتي ضمن التوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP الى جانب التوسع في صناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية غير النفطية ودعم دخول القطاع الخاص بها، وتفعيل برنامج التخصيص بكل أنواعه، وأيضا العمل على تحسين بيئة ممارسة الأعمال وتهيئة مناخ الاستثمار من أجل ايجاد فرص عمل أكبر للمواطنين، وتطوير وتحسين مرونة الأسواق الداخلية وتسهيل الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية، والعمل على حماية المنافسة وتسهيل دخول المنافسين الدوليين، بالإضافة الى إزالة القيود التي تؤثر على ديناميكية القطاع الخاص في أسواق السلع وعناصر الانتاج، وتأهيل المشروعات العامة للتخصيص، وتعزيز أفضلية الصناعات والمنتجات الوطنية.

المشاريع المشتركة

إبراز المشاريع المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص وهي:

مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، ومصفاة الزور والوقود البيئي والبتروكيماويات، وميكنة خدمات التراخيص التجارية، ومشروعات المناطق الاقتصادية الحرة، ومشروع تطبيق قواعد الحكومة في القطاع العام (مقترح من الأمانة). تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تفعيل دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل وزيادة دور حاضنات الأعمال، بالاضافة الى تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد البيئي المرتفع. ومشاريع صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا التطور في مشاريع حاضنات الأعمال.

تنظيم سوق العمل

رؤية تنظيم سوق العمل وتتضمن بناء استراتيجية لسوق العمل، ووضع خطة تدريب وتأهيل طموحة لرفع المستوى التعليمي للقوى العاملة الكويتية في القطاع العام، الى جانب رفع مستوى معايير اختيار العمالة الوافدة، ورفع المعايير الانتقائية للتوظيف بالقطاع الحكومي للحد من تضخمه، بالاضافة الى وضع معايير للحد من العمالة الهامشية، وإصلاح هيكل الاجور بين القطاعين العام والخاص. وأيضاً عبر بناء استراتيجية لسوق العمل الكويتي وتطوير واستكمال منظومة المؤهلات المهنية ورفع المعايير الانتقائية للعمل بالقطاع الحكومي وإصلاح اختلالات سوق العمل.

شبكة الأمان الاجتماعي

بناء شبكة الامان الاجتماعي التي تتضمن رؤية وتصميم شبكة الأمن الاجتماعي لدعم التحول إلى مجتمع منتج، بالإضافة الى الانتقال إلى شبكة أمان اجتماعي متكاملة، وتحسين الاستهداف في برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وايضا العمل على اعداد خطة لتوعية المواطنين ببرامج شبكة الأمن الاجتماعي. إلى جانب تصميم شبكة أمان تدعم التحول لمجتمع منتج مشروع شبكة الأمان الاجتماعي، والانتقال إلى شبكة أمان اجتماعي متكاملة وتوعية المواطنين ببرامج شبكة الأمان الاجتماعي.

منظومة التعليم

العمل على تطوير منظومة التعليم عبر رفع الطاقة الاستيعابية والتوسع في إنشاء المؤسسات العلمية ورفع معايير الكفاءة عند التعاقد مع المعلمين غير الكويتيين، رفع معايير قبول الطلاب في كليات التربية، إنشاء برنامج التميز الوطني للبعثات الخارجية لوزارة التعليم العالي، تمكين المؤسسات التربوية الحكومية من صلاحيات إدارية تدعم استقلاليتها وتوجيه الإنفاق إلى دعم تعليم الرياضيات والعلوم، إشراك وزارة التعليم العالي في إصلاح سوق العمل.

العمل على تنفيذ مشاريع رفع الطاقة الاستيعابية لكافة مؤسسات التعليم: مدينة صباح السالم الجامعية والتطبيقي ومشروع مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل والمنظومة المتكاملة لإصلاح التعليم.

الرعاية الصحية

رفع جودة الخدمات والرعاية الصحية عبر تطبيق المعايير الدولية لجودة خدمات الرعاية الصحية وزيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية ووضع خطة لجذب مؤسسات الرعاية الصحية الدولية، والتوسع بتطبيق برامج تعزيز الصحة العامة، واعداد استراتيجية للنهوض بالخدمات الصحية، توجيه الإنفاق على مكونات النظام الصحي، تطوير منظومة الطوارئ الطبية، وايضا العمل على تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره كشريك في تقديم الرعاية الصحية وتعزيز برامج علاج وتأهيل مدمني المخدرات.

تطبيق معايير الجودة الصحية

مشروع جودة الخدمة الصحية ويشمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمرافق الصحية، مبان جديدة بمستشفيات «الفروانية، ابن سينا، العدان»، مبنى جديد بمستشفى الأمراض السارية، مستشفى الأميري، مستشفى الصباح الجديد، مستشفى الطب الطبيعي، مستشفى مدينة صباح الأحمد، مستشفى الولادة الجديد، مستشفى الاطفال، برنامج الحد من الأمراض المزمنة غير المعدية مشروع الوقاية والتصدي للأمراض السارية غير السارية.

تمكين الشباب

تنمية قدرات الشباب وتمكينهم عبر إعداد وتأهيل القيادات الشبابية وتعزيز دورها الإيجابي، وضع برنامج لتشجيع الإبداع والابتكار بين الشباب، التوسع في إنشاء المرافق الشبابية والترفيهية للشباب، إنشاء مجلس الشباب الكويتي، تحويل مراكز الشباب الى مراكز مجتمعية «عائلية»، التوسع في برامج توعية الشباب حول العواقب الخطرة للمواد المخدرة والمنشطات، استكمال المنشآت الرياضية وجاهزيتها، دعم اشهار اندية واتحادات متخصصة للألعاب الفردية، الاتجاه الى تشجيع مبدأ خصخصة الأندية الرياضية، افتتاح اندية جديدة لرياضة ذوي الإعاقة وأندية متخصصة للفتيات، التوسع في استحداث أندية واتحادات متخصصة للرياضة الترويحية.

تشجيع الإبداع

تشجيع الإبداع والابتكار بين الشباب هو مشروع رعاية ودعم المبادرين والمخترعين في العلوم التطبيقية، مشروع دعم مبادرات الشباب «مبادراتنا»، مشروع اكتشاف ورعاية الطلبة الموهوبين.

الى جانب التوسع في انشاء المرافق الشبابية والرياضية وهي:

مشروع مراكز الشباب، مشروع استكمال عدد 14 ناديا رياضيا، مشروع استكمال اندية متخصصة، مشروع النادي الكويتي الرياضي للمعاقين، مشروع مراكز الفتيات، بالاضافة الى التوسع في برامج التوعية حول عواقب المواد المخدرة والمنشطات، مشروع التوعية حول مضار استخدام المواد المخدرة وتشجيع خصخصة الأندية الرياضية.

البنية التحتية

العمل على تطوير البنية التحتية المعلوماتية وتضمن: تطبيق نظم بنى تحتية وانظمة حديثة وآمنة، دمج متطلبات المدن الذكية في المخطط الهيكلي الرابع للكويت، انشاء مناطق لتشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة، تطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية وبخاصة الخدمات المستخدمة للنطاق العريض، توسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في تقديم مختلف الخدمات الحكومية، وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لادارة الكوارث والأزمات المعلوماتية، تنفيذ برامج لنشر ثقافة المعلومات وتطبيقاتها في المجتمع وتعزيز الوعي المعلوماتي.

الكويت الذكية

مشروع الكويت الذكية المخطط الهيكلي وهو انشاء مناطق متخصصة في الصناعات المعرفية «انشاء وانجاز وتشغيل وصيانة البنية الاساسية لمنطقة الشدادية الصناعية» بالاضافة الى تطوير الخدمات الالكترونية الحكومية ومشروع الشبكة الضوئية الكبرى «FTTH» المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، ووضع خطة وطنية لإدارة الكوارث المعلوماتية «وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لاستمرارية الأعمال وادارة الكوارث».

الكهرباء والماء

تطوير البنية التحتية للكهرباء والماء عبر توسعة وانشاء محطات الطاقة الكهربائية والمياه وصيانتها، ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والمياه، تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره، رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستهلكين.

والعمل على توسعة وتطوير محطات الكهرباء والمياه، مشروع إنشاء محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي ـ المرحلة الاولى، مشروع إنشاء وحدات توربينية غازية تعمل بنظام الدورة المركبة لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه بمقدار 750 ميغاواط ـ المرحلة الثالثة.

وترشيد استهلاك الطاقة خاصة في المباني الحكومية: مشروع تزويد وتركيب وتشغيل ألواح كهروضوئية على أسطح المباني الحكومية. وتشجيع مشاركة القطاع الخاص: مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه، المرحلة الاولى. ورفع مستوى الخدمات المقدمة: مشروع تطوير وتحديث البوابة الالكترونية لمعاملات الكهرباء والماء، مشروع تحويل المرحلة الاولى من التوربينات الغازية في موقع محطة الصبية الى نظام الدورة المشتركة، مشروع تحويل المرحلة الثالثة من التوربينات الغازية في محطة الزور الجنوبية الى نظام الدورة المشتركة. النقل: تطوير النقل البري والبحري والجو، ربط المناطق المحلية والإقليمية بأحدث وسائل النقل البري، زيادة أطوال الطرق الرئيسية والداخلية وتقليص الازدحام المروري، زيادة أعداد وسائل النقل العام والمسارات التي تخدمها، زيادة القدرة الاستيعابية للموانئ البحرية وتطوير الخدمات التي تقدمها، تطوير البنية التحتية لمطار الكويت الدولي وزيادة قدرته، تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره في مشاريع النقل وأنشطته وخدماته. مشروع زيادة الطرق والمرافق: زيادة أطوال الطرق وزيادة كفاءتها: مشروع الطريق الإقليمي المرحلة الثانية ـ الجزء الشمالي، زيادة وسائل النقل العام: مشروع شبكة السكك الحديد، زيادة القدرة الاستيعابية للموانئ: مشروع ميناء مبارك الكبير، تطوير مطار الكويت الدولي: مشروع توسعة المطار مبنى الركاب (2)، تشجيع مشاركة القطاع الخاص في خدمات النقل: مشروع أنظمة النقل السريع (مترو الكويت).

الرعاية السكنية

تطوير نظام الرعاية السكنية عبر ايجاد مجتمعات حيوية متكاملة تجمع بين العيش والعمل والترفيه، توفير آليات تمويلية جديدة للبناء والتطوير، من خلال تطوير سوق للرهن العقاري، تأسيس شركات متخصصة لإنشاء وإدارة المدن (الذكية المستدامة) وفق نظام الشراكة، تطوير أنماط الرعاية السكنية، بما فيها السكن العمودي، مشروع تطوير مجتمعات حضرية متكاملة في جنوب المطلاع، وتطوير سوق الرهن العقاري: قانون الرهن العقاري، وإنشاء شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء وإدارة المدن الذكية: سعد العبدالله، وتطوير أنماط الرعاية السكنية: مدينة جابر الأحمد (شقق).

اقتصاد المعرفة

إرساء أسس اقتصاد المعرفة عبر توطين التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها وتوثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وتطبيقاتها، وزيادة مخصصات البنى التشغيلية الداعمة للمشروعات الابتكارية، استحداث برامج في التعليم العالي في مجال المعرفة والابتكار، عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل لزيادة الوعي بمفهوم الاقتصاد المعرفي وأهميته. مشروع توطين التكنولوجيا الحديثة واستخدامها: مشروع مختبرات شركة IBM العالمية في الكويت، ودعم المشروعات الابتكارية: مشروع مساهمة مؤسسات البحث العلمي والتطوير في دعم خطط وبرامج التطوير التكنولوجيا للقطاع الخاص، واستحداث برامج تعليم تدعم المعرفة والابتكار: مشروع توظيف مخرجات البحث العلمي والاستفادة من هذه المخرجات وتسويقها، ومؤتمرات وورش عمل لزيادة الوعي بأهمية اقتصاد المعرفة، مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المؤسسية عبر تطبيق معايير النزاهة والشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد، اعداد استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، تعزيز الرقابة على المال العام من خلال الشروع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، تفعيل وحدة قياس وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في جميع اجهزة الدولة، وتقليص خطوات واجراءات الدورة المستندية في تقديم الخدمات العامة، ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية المتشابهة، تقديم خدمات حكومية إلكترونية متميزة ومتكاملة من خلال البوابة الإلكترونية.

الوضع التنفيذي للإنفاق على خطط التنمية السنوية من 2011/2010 إلى 2017/2016 ـ (مليون دينار)

السنة المالية	عدد المشروعات	إجمالي الاستثمارات	الإنفاق	نسبة الإنفاق (٪)
2011/2010	884	5,195,5	3,193,4	٪61,5
2012/2011	1231	5,610,3	3,023,9	٪53,9
2013/2012	1234	5,938,0	3,476,5	٪58,5
2014/2013	1128	4,940,4	2,972,6	٪60,2
2015/2014	955	3,997,9	3,322,3	٪83,1
2016/2015	529	5,791,7	4,050,2	٪69,9
2017/2016 (حتى 31 ديسمبر 2016)	282	2,984,9	1,450,9	٪48,6

تطبيق الشفافية

العمل على تطبيق معايير النزاهة والشفافية في جميع أجهزة الدولة، واعداد استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، تفعيل وحدة قياس وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في جميع اجهزة الدولة، ودعم خدمات البوابة الإلكترونية للخدمات الحكومية.

الطاقات المتجددة

العمل على توظيف الطاقات المتجددة وتحسين البيئة عبر: إقامة الحواجز النباتية أو الصناعية ومناطق التحريج والمناطق الزراعية للسيطرة على التصحر ونسب التلوث، تشجيع استخدام الطاقة البديلة في المشروعات الجديدة، والمناطق كثيفة الاستخدام للطاقة، دراسة بناء محطة توليد كهرباء باستخدام حرق النفايات، اعداد استراتيجية وطنية لإدارة النفايات، تنفيذا لالتزامات قانون البيئة، وإنشاء مراكز لفرز النفايات مجاورة لجميع المرادم، تنشيط صناعات إعادة التدوير، خاصة للمخلفات المسببة للتلوث، تنفيذ مشاريع معالجة النفايات البلدية الصلبة والاستفادة منها ـ موقع كبد، مشاريع استخدام الالواح الكهروضوئية في المباني الحكومية، تدوير المخلفات النباتية لإنتاج الكمبوست، إعداد استراتيجية وطنية لإدارة النفايات، إنشاء مراكز لفرز النفايات مجاورة لجميع المرادم ودراسة بناء محطة توليد كهرباء باستخدام حرق النفايات.

الثقافة والإعلام

دعم الثقافة والإعلام من خلال مراجعة مناهج الثقافة والموسيقى والفنون في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، إدراج السينما والمسرح والموسيقى والرسم والنحت ضمن خطة البعثات الخارجية، تطوير معهد الدراسات المسرحية ليكون أكاديمية للفنون على مستوى دول المنطقة، دعم سينما كويتية هادفة ومتميزة، تشجيع الفعاليات الثقافية داخل الدولة وتشجيع المشاركات الخارجية فيها، تطوير معرض الكويت الدولي للكتاب ورفع تصنيفه على المستوى الدولي، تشجيع إنشاء المكتبات العامة، دراسة استغلال مواقع الجمعيات التعاونية، تشجيع وزيادة دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات الثقافة والفنون والآداب، ودعم مشاركة الفنانين الكويتيين في المعارض والمهرجانات الدولية في جميع تخصصات الثقافة والفنون والآداب.